دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

[١٥]

أحمد محمد جاسم العكيدى
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الفلوجة، العراق

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى إيضاح دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وهذه الدراسة تفحص دور المصارف التجارية الخاصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، ورصد التجربة التي خاضتها البنوك التجارية الخاصة من خلال القدوم على تمويل هذه المشروعات وما حققته من زيادة في القروض وعدد المشاريع وصولاً إلى تحقيق الاهداف المنشودة في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك فهي تلقي الضوء على وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق في الوقت الراهن.

وتم الاعتماد على **المنهج** الوصفي والاسلوب الكمي من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصارف الخاصة، وتمثلت **العينة** في البنوك التجارية الخاصة التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وعددها(٢٠) بنك تجاري خاص، تم الاعتماد على بيانات التدفقات المالية المتوفرة في التقرير السنوية للمصارف التجارية كأداة بحثية وتشير **نتائج البحث** على أن البيانات المتاحة اكدت على مساهمة المصارف العراقية الخاصة وقيامها بدور **ايجابي** في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الضمانات التي تقدمها الشركة العراقية للكفالات المصرفية، وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف (١٥،٣) مليار دينار عراقي حسب احصائية عام ٢٠١٨، **وأوصى** البحث الحالي إلى زيادة دور البنوك الخاصة والحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مناطق العراق. وزيادة تمويل مشروعات الخاصة بالمرأة المعيلة.

الكلمات الافتتاحية: المصارف التجارية الخاصة – المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

يقاس تقدم الدول بمقدار نهضتها الاقتصادية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد نجح ما يسمى بالنمور الاسيوية التي تحولت إلى عملاق وديناصورات، كماليزيا، وتايلند، وسنغافورا، والصين في اللحاق بركب الدول المتقدمة طبقاً للمؤشرات العالمية بفضل نجاحها في الاعتماد على مدخل ومنهج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.(ابراهيم المصري ، ٢٠١٥، ص ٦٦).

ولجأت العراق حديثاً في إطار مشروعها التنموي الكبير بعد تحرير العراق إلى انتهاج هذا المنهج الاقتصادي المثمر بالاعتماد على اكثر من محور في تنمية هذه المشروعات وكان أولها تمويل هذه المغيمان إيمان شروعات ودعم مصادر هذا التمويل بكافة الوسائل اعتمادا على المصارف التجارية الخاصة التي كان لها دور هذا التمويل غير أن هذا النمو قد تعرض لعثرات اقتصادية بسبب فترة الاحتلال وما نتج عنه من أزمات مالية تعرض لها الوطن بسبب الوضع السياسي المفروض على عليها.

لذلك جاء هذا البحث لإيضاح وبيان وتحليل الدور الجديد والمأمول للمصارف التجارية الخاصة، وبيان واقع هذا الدور الحالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ يؤدي تقييم هذا الدور إلى الخروج منه ببعض النتائج والمقترحات والتوصيات التي تفيد في تحسين هذا الدور وتعظيم شأنه ومجالات الانتفاع به في مختلف الانشطة التجارية والخدمية في العراق.

مشكلة الدراسة

أن مشكلة نقص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد مشكلة أساسية تعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المطلوبة(فارس بريهي وآخرون ٢٠١٦، ص ٣٠٢).

ومن ثم العمل على زيادة التمويل من قبل المصارف التجارية الخاصة، ومن ثم نجد أن دور المصارف التجارية الخاصة في هذا التمويل يتراوح ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه

المشروعات كما تتيح لها فرصة استثمارات اموالها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت محط انظار العالم والعراق.

أسئلة البحث

يقوم البحث على سؤال رئيسي وهو: **ما دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؟**

والذي يتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

١. ما المصارف التجارية التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؟
٢. ما نسبة السيولة النقدية للمصارف التجارية في فترة الدراسة؟
٣. ما حصص مساهمة البنوك العراقية في الشركة العراقية للكفالات؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في الدور الذي تلعبه المصارف التجارية الخاصة في زيادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد من الجهات المستفيدة من هذا التمويل والذي سوف نتعرف عليها من خلال بيان وتحليل دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل عملية الاقراض لكافة أوجه أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

هدف البحث

توضيح دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط في العراق في الفترة الحالية.

فرضية البحث: هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لتمويل المصارف التجارية الخاصة في زيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

إجراءات الدراسة

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاسلوب الكمي من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصارف الخاصة.

عينة البحث: تمثلت العينة في البنوك التجارية الخاصة التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وعددها(٢٠) بنك تجاري خاص.

الأدوات البحث: تم الاعتماد على بيانات التدفقات المالية المتوفرة في التقرير السنوية للمصارف التجارية.

الدراسات السابقة

جاءت **دراسة أحمد حسين بتال، محمد مزعل، وسام حسين(٢٠١١) بعنوان دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق** ، وقد هدفت إلى القاء الضوء على المصارف في العراق التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد أشارت البيانات إلى ظهور قناتين يتم من خلالهما تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف التجارية القناة الاولى هي عن طريق الشركة العراقية للكفالات المصرفية والاخرى الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما انعكس على زيادة حجم القروض من قبل المصارف التجارية حيث بلغ المجموع ما يقارب ٤٠ مليار دينار.

دراسة علي القيسي (٢٠١٥) بعنوان المصارف الاسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي هدفت توضيح وتحليل دور المصارف الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة باعتبارها اهم مصدر من مصادر التمويل المصرفي في العراق كما تهدف الدراسة إلى محاولة تحديد الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها دعم وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها: عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من خلال التعاقد معها، إذ تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الأجنبية المستوردة، اضافة الى ذلك ان السياسة الائتمانية المتشددة المتبعة من قبل المصارف العراقية

خاصة بعد سنة 2003المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة.

أما **دراسة سعيد علي وعبد الرحمن عبيد ووسام مجيد (٢٠١٨) بعنوان دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة**، سعى البحث الى معرفة ماهية المشروعات الصغيرة واهمية تمويلها ودور المصارف الحكومية في تمويلها. لذلك بني البحث على فرضية مفادها (يؤدي التمويل الممنوح من المصارف الحكومية على وفق الاجراءات المتبعة الى دعم المشروعات الصغيرة من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل). تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها: عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من خلال التعاقد معها، إذ تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الأجنبية المستوردة، اضافة الى ذلك ان السياسة الائتمانية المتشددة المتبعة من قبل المصارف العراقية خاصة بعد سنة ٢٠٠٣ المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة. كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها: ضرورة تلبية متطلبات المشروعات الصغيرة وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة وعدم تحديدها بمبلغ معين مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض.

الإطار النظري

المصارف التجارية والتمويل المالي: من خلال الاطلاع على البحوث التي اهتمت بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وكيفية تمويلها نجد أن الاهتمام بها جاء من منطلق أهمية المشروعات الصغيرة لكونها إحدى ركائز القطاع الصناعي الخاص. (فارس بريهي وآخرون ٢٠١٦، ص ٣٠٣).

كما تلعب دوراً هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل

والأزمات الاقتصادية التي يواجها الأفراد والمؤسسات وعن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتوفر الإنتاج ويتحقق الاكتفاء الذاتي، وتخلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة. (M.H.M, 2014, p .p162– 177)

وفي الدول المتقدمة والنامية يتضح من تجاربها ومن تجارب النمور الاسيوية اعتمادها الكلي على تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار ما يمسي حديثاً بحاضنات الإعمال(Mc Millan company , 2014, p66)

وفي العراق نجد أنها عانت من مشاكل متعددة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات، التي تقادمت وأصبحت غير مؤهلة للاستمرار في العملية الانتاجية، مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة لناتج المشروعات الصغيرة بالأسعار الثابتة من (١٢٧٨ مليون دينار عراقي عام (١٩٩٧) إلى (٤٧٢) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٩ ،ثم بدأت بالارتفاع في ضوء بعض الدعم المقدم لتلك المشروعات لتصل القيمة المضافة بالأسعار الثابتة إلى (٧٤٧) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠١، الذي حصل بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ هو انكشاف السوق العراقية على العالم الخارجي، والتحول من الاقتصاد المخطط الشمولي إلى الاقتصاد الحر(محمد عبد الهادي رشيد، ٢٠١١ ، ص،٢٤٢) فقد وضع القطاع الصناعي امام تحدي جديد ألا وهو القدرة على التأقلم مع تبدل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا ولاسيما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالتخلف كونه يعاني الكثير من المشاكل والتحديات، أهمها عدم قدرة المشروعات الصغيرة في العراق على دخول منافسة عالمية وأن تلك المشروعات، قد نشأت في ظل نقطتين أساسيتين: (ثائر محمود رشيد العاني، ٢٠٠٥، ص 64)

١- أن معظم منتجات تلك المشروعات الصغيرة كانت مخصصة للاستهلاك المحلي في إطار استراتيجية لتصنيع المعوض للواردات.

٢- تمتعها بالحماية الجمركية لعقود من الزمن، وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.

ولكن العراق لم تلجأ إلى نفس الشكل المعتاد اقتصاديا لحضانات الاعمال وانما لجأت إلى نفس الفكرة بعد تطويرها لتأخذ شكل كفالات اقتصادية أو تنموية مجمعة على هيئة شركات

تعمل على التعامل المباشر من البنوك الاهلية أو الخاصة في العراق وذلك لتحقيق عدة مميزات لكافة اطراف الداخليين في منظومة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

أ. توفير اكبر قدر من السيولة والائتمان والتمويل والمتاح لأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو المستثمرين فيها.

ب. التوسع في منح القروض على المستويين الجغرافي وتنوع الانشطة سواء التجارية أو الخدمية

ج. توفير الجهد والطاقة وجذب اكبر قطاعات مستهدفة من المستثمرين الصغار لقطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة

د. امكانية الاتصال المباشر مع اصحاب هذه الصناعات وامداهم بكافة المعلومات التي يتاجون إليها والدراسات الجدوى الاقتصادية التي تساعد في منع الاخطار التي قد تحيط بهذه المشروعات.

وبالرجوع إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق نلاحظ مدى ارتباطها بالأحداث السياسية والاقتصادية ومرورها بعدة مراحل وتبدأ المرحلة الاولي منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن حيث مرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الاحداث التي اثرت فيها وتأثرت بها فمنذ عام ١٩٥٤ كان عدد بالمشروعات الصغيرة إلى الكبيرة يصل ما نسبته (٩٨,٧%) في مقابل (١,٣%) أي (٢٢١٦٦) الف مشروع صغير في مقابل (٢٩٤) مشروعا كبيرا فقط (جي كجيه، صباح اسطفيان،٢٠٠٢، ص ١٣٢ –١٩٠).

وتبدأ الفترة الثانية في الأعوام وشهد عام (١٩٧٠–١٩٧٩) حيث شهدت ارتفاع في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٨١٨٠) الف مشروع الى (٤٠٤١٩) الف مشروع (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، ٢٠١٨) وفي الفترة الثالثة ارتفعت اعداد المشروعات الي (٤٧٣١٤) وبزيادة قدرها (٦٨٩٥) مشروعات وارتفعت اعداد العاملين في هذه المشروعات وتوالت الزيادة خلال الاعوام التالية حتى عام (٢٠٠٣) (ابراهيم موسي ، ٢٠٠٦، ص ١٠).

وكان التدهور الامني والظروف الاقتصادية شهدت الكثير من الاحداث وانخفضت المشروعات الصغيرة لتصل إلى (١١١٨٧)، وخلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٢) ارتفع اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٤٣٨٨٧، ٤٧٤٤٠) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠١٨)

وجاءت هذه النتيجة لما تقدمه بعض المؤسسات الحكومية والخاصة في الدعم المالي لهذه المشروعات وتحسين نسبي في الاوضاع الامنية للعراق، والذي انعكس بالتالي على إزالة تخوفات المستمرين المحليين وضخ رؤوس الاموال الوطنية سواء الداخلية أو الخارجية، وكلها عوامل ساعدت على ارتفاع اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (فارس بريهي وآخرون ٢٠١٦، ص ٣٠٣).

وتنقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق إلى ثلاثة انواع هي الصناعات الغذائية وتشمل صناعة الزيوت ومنتجات الالبان واللحوم والاسماك وتعيب الخضروات والحبوب أما الصناعات الميكانيكية والكيمياوية وتشمل صناعات المكائن الزراعية والآلات ومعدات الحرث والحصاد ببعد الحرف وقطع الغيار فضلا عن صناعة الجلود والاصباغ والصناعات اليدوية والحرفية كالسجاد والخزف والزجاج والهدايا الخشبية ومنتجات التراث وتعد اغلب هذه المشاريع وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة الجلد والحياكة وبعض المنتجات التراثية. (نورزاد الهيبتي، ٢٠٠٦، ص ١٥)

كما تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اجمالي انتاج الصناعة في العراق حيث وصل اسهاماتها في عام ٢٠٠٣ إلى (٠,٦٧%) (١,٠٥%) من اجمالي الصناعات الكبرى، كما أن المؤسسات المالية المختلفة وخاصة المصارف هي أكثر اللاعبين نشاطاً في النظام المالي في الأسواق المالية(Guisse, M.L. (2012). 2)

لما توفره من رأس المال للابتكار والبنية التحتية وخلق فرص العمل ويحرص البنك المركزي العراقي على دعم النبوك الخاصة أو الاهلية سواء امدادها بالسيولة والنقود اللازمة لها أو بدراسات بما لتصبح جزءاً لا يتجزأ من مجتمعنا، سواء في قيام الصناعات وتوفير احتياجات المشروعات من تمويل. (Nataraja NS,2018 ,P1)

لذلك ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ ولأول مرة بالعراق مؤسسات تمويل خاصة التي تركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتتجاوز القيود والعقبات التي تفرضها جهات التمويل المصرفية، حيث بادر البنك المركزي العراقي، بطرح فكرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال كفالات مصرفية مجمعة، وقد تبلور عن هذه الفكرة انشاء شركتين هما (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، والشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط)، الى جانب ذلك تقوم المصارف التجارية الخاصة تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب ما تقدمه الشركات السابقة وهذا ما سوف نتعرف عليه في الدراسة التطبيقية التالية:

الدراسة التطبيقية

عينة البحث: تم اعتماد تقييم اداء نشاط المصارف التجارية الخاصة في العراق وهي (٢٤) مصرف خاص.

الفترة الزمنية: الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ وتعد هذه المدة رغم طولها كافية لتعكس نشاط المصارف التجارية الخاصة وخاصة أن هذه المدة تعد فترة حاسمة وفترة تحدي للاقتصاد العراقي حيث انتقل هذا الاقتصاد من التوجيه والمركزية إلى السوق وما يرتبط به من طلب وعرض وكان لابد أن يعتمد البحث على عدة معايير لتحليل والحكم على قدرة المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق في الفترة موضع التحليل:

أولاً: معيار ربحية المصرف وعلاقتها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ومن خلال هذا المعيار نستطيع معرفة مدى إمكانية المصرف في الوصول إلى اقصى مستوى ربحي حتى يمكنه الاستمرار في الاستثمار اذا انه هناك علاقة طردية بين التمويل ومرونة الطلب حيث أنه كلما ازدادت ربحية المشروع دل ذلك على ارتفاع قيمته السوقية من خلال زيادة الطلب على استثماراته واستمرار هذا الطلب في التفرتين القصيرة والطويلة ومن هنا يمكن

تحديد ربحية المصرف من خلال مؤشر العائد على الموجودات ويبين العلاقة بين الربح واصول المجودات للمصرف.

إن كفاءة المصرف في تحقيق الارباح من الموجودات او الاصول يؤدي إلى ارتفاع الارباح وعلى العكس فإن النسبة الضعيفة أو الاقل تبين عكس ذلك وتفسر ارتفاع هذه النسبة لارتفاع صافي الربح مما يعني نجاح المصرف في تحقيق مستوى عالي من الدخل أما سبب انخفاض النسبة فيرجع إلى عدم نجاح المصرف في الوصول إلى ارباح عالية ويرجع ذلك إلى كثرة تكاليف العمل أو شراء اصول جديدة مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الموجودات مما يؤدي إلى الزيادة في اجمالي الاصول او الموجودات ويعني صافي الربح من الدينار قيمة تلك النسبة لذلك المصرف بالمقارنة بعدد أخر من المصارف من توضيح نسيبة العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث من خلال جدول (١) والذي يبين نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية وللمدة ٢٠١٢ –٢٠١٨.يوضح الجدول أعلاه أن هناك مصارف قد حققت نسب مرتفعة والبعض الآخر حقق نسب منخفضة.

جدول (١): العائد على الموجودات للمدة ٢٠١٢– ٢٠١٨ (نتائج الجدول نسب مئوية%)

العام / اسم المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
الاستثمارالعراقي	٠,٠٠	٥,٨٨	٤,٧٤	٢,٢٨	٣,٤٤	٢,٨٨	٠,٣٥	٦,٠٥
الاقتصاد	١١,٣٩	٧,٢٩	٨,٧٣	٢,٩٣	٣,٢٨	٢,٤٢	٣,٧٠	٥,٣٦
بابل	٣,٦٢	٣,٤٥	٤,٣٠	٢,٠٦	٢,١١	١,٧٠	١٥,٧٢	٣,٧٣
أشور	٣,٢٥	٥,٤٤	٤,٩٠	٥,٧٧	٤,٩٥	٤,٤٤	٥,٨٩	٤,٤٩
المنصور	٣,٥٤	٩,٥٢	٥,٤٤	−٢,٩٣	٢,٠٢	٢,٦٢	٢,٥٧	٣,٤٩
المتحدللاستثمار	٢,٣٤	١,٣٣	−١,١٤	٢,٧٧	٥,٨٢	٦,١١	٧,١٦	٣,٣٧
الخليج التجاري	٢,٦٥	٢,٨٦	٤,٣٦	−٢,٧٤	−١,٤٨	٢,٩٣	٦,٩٠	٣,٠٣
الموصل	٢,٠٦	٢,٧٣	٢,٩٧	٣,٠٥	٥,٢٢	٣,٨٨	٣,٢٧	٣,٠٣
الائتمان العراقي	٢,٤٠	٤,٢	٤,٠٧	١,٦٧	١,٣١	٣,٣٧	٣,٧٩	٢,٥٤
الشمال	١,٦٣	٣,٨٧	٢,٦٤	٢,٩٤	٢,٦٦	٣,٦٨	٣,٣٥	٢,٥٤
الشرق الأوسط	٢,٣٤	٢,٨٤	٢,٣٣	١,٩٧	٢,١٧	٢,٦٧	٢,٨٢	٢,٣٠
الأهلي العراقي	١,٠٠	١,٥٦	٤,٢٢	٠,٦٠	٢,١٦	١,٢٨	٤,٠٥	٢,٠٢
بغداد	٠,٨٦	٤,٣٤	٣,٥٦	١,٨٥	٠,٠٠	٢,٢٧	١,٨٥٣	٢,٠١
الاتحاد	٢,٤٦	٤,٥٠	٠,٣٣	٢,٢٣	٦,٥٩	١,٤٨	٠,٢٤	٢,٨٥
التجاري العراقي	٠,٥٢	٠,٦٤	٠,٦٨	٢,٤٤	٥,٢٠	٢,٣٢	٣,٦٠	١,٣٧
سومر	٢,٢٦	٢,٣٣	٠,٨٥٩	٣,٧٠	٠,٣٢	٠,١١	٠,٣٥	١,٦٠
دار السلام	٠,٠٠	٠,٤٠	٣,٠٠	١,٣٧	٠,٢٣	٠,٩٣	١,٣٨	٠,٩٦
الوركاء	٢,٥٤	٠,٠٢	٠,٨٠	٢,٥٤	٠,٣٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٦٦
البصرة الدولي	٢,٣٧	٢,٣١	١,٣٧	٢,٤٩	٢,٠٠	٣,٣١	٢,٥٠	٣,٣٤

تابع جدول (١):

العام / اسم المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
عبير العراق	٣,٩	٢,٣١	١,١٤	١,٤٨	٢,٠٠	٣,٣١	٢,٥٠	٣,٤٩
الإقليم التجاري	١,٤٥	٢,١٠	٠,٦٤	٢,٣٢	٣,٠٣	٤,٠٠	٢,٦١	٢,٧٧
مصرف الهدى	٢,١٥	٢,٢٧	٢,٥٠	٣,٠٠	٢,٥٢	٣,١٨	٢,٠٠	٣,٤٨
أربيل	١,٣٢	٢,٩٣	٣,٠١	١,٣٨	١,٨٨	٣,١٧	١,٢٦	٣,٦١
التنمية الدولة	٢,٣٦	٢,٨٢	٣,٠٠٢	٢,٣٢	٢,٣٦	٢,٩٠	٦٦..٢	٤,٢٢

المصدر: التقارير السنوية للمصارف التجارية وعينة البحث للمدة ٢٠١٢–٢٠١٨

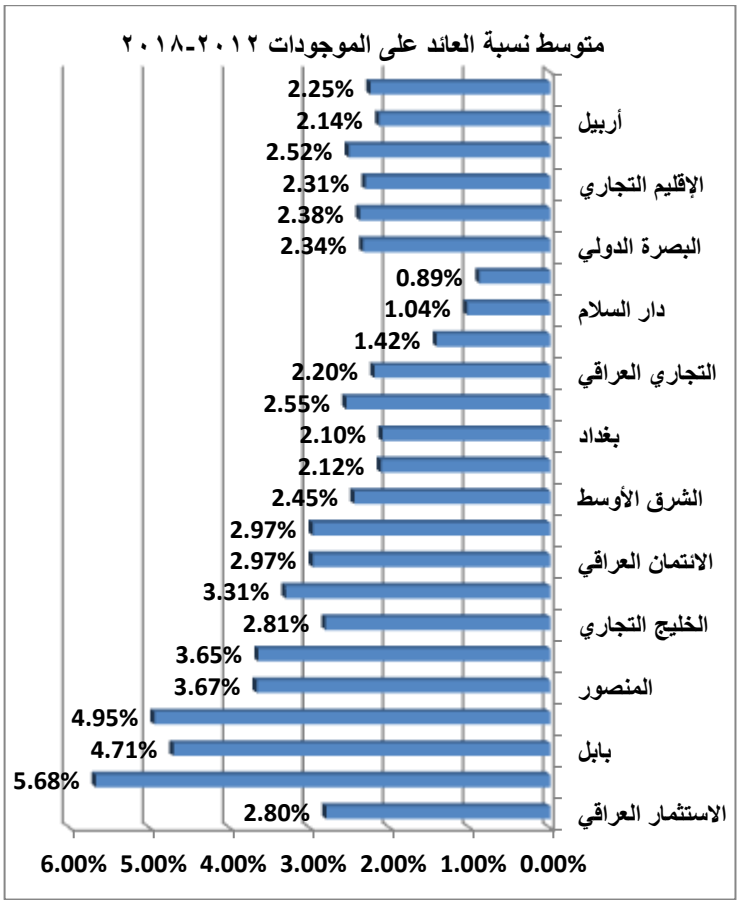

الشكل البياني: متوسط نسبة العائد على الموجودات خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٨

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق والشكل رقم (١) خلال فترة الدراسة تباين واضح للمصارف التجارية الخاصة في متوسط نسبة العائد على الموجودات وينتج من تحليل البيانات أن هناك مصارف مثل الوركاء، دار السلام، وسومر، حققت نسب منخفضة من العائد على الموجودات وذلك نتيجة ما قاموا به هذه المصارف من أنشطة استثمارية وقروض وسلف غير المكفولة وشراء أصول جديدة والذي ينتج عنه انخفاض الارباح والخسارة في بعض السنوات وبالتالي أنعكس على حجم تمويل هذه المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما نجد أن هناك مصارف حققت نسب متوسطة من العائد على الموجودات مثل مصرف الاتحاد، الهدي، الشرق الاوسط، عبير العراق، البصرة الدولي، وحققت بعض المصارف نسب عائد مرتفعة مثل مصرف الاقتصاد بنسبة ٥,٦٨% ، مصرف اشور بنسبة ٤,٩٥% ومصرف بابل بنسبة ٤,٧١% خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨.(تقرير ديوان الرقابة المالية ٢٠١٨، ص١)

والجدير بالذكر أن فهناك علاقة طردية بيد الأرباح و زيادة موجودات المصرف (المتداولة) فتحقيق ارباح يفوق حجم موجودات المصرف يؤدي إلى زيادة نسبة العائد على الموجودات غير أنه انخفاض هذه النسبة يعود إلى تضخم حجم الموجودات الثابتة وطويلة الأجل بشكل يفوق حجم الارباح، وبالتالي تضح هذه النسبة كفاءة المصرف في تحقيق الارباح نتيجة لتوظيفها الجيد لموجوداتها.

ثانياً: مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية المتاحة للمصرف: من أهم العمليات التي تمنحها المصارف، التسهيلات الائتمانية حيث انها تشكل نسبة كبيرة من أصول وموجودات أي مصرف، والتسهيلات الائتمانية تقسم على نوعين أو جزئيين:

<u>التسهيلات الائتمانية النقدية (الائتمان النقدي):</u> والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة (التعهدية) فالأولى تعد التزام المصرف تجاه العميل بدفع قيمة التسهيلات نقدا أو تسجيلها على حساب معين كالجاري، والتسهيلات الائتمانية النقدية تشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر المقدمة من قبل المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية بما فيها انشطة المشروعات الغيرة والمتوسطة، أما الثانية فهي لا تدفع للعميل مباشرة بل تقدم بطرق أخرى.

ثالثـاً: مؤشـر حصـة المصـرف مـن الودائـع: ويعـد هـذا المؤشـر مـن اكثـر المؤشـرات فائـدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن ازدياد الودائع يزيد مما يمسى بمرونة الطلب عليها مما يزيد من حجم الائتمان الذي يقدمه المصرف أو البنك لأصحاب هذه المشروعات و يعبر هذا المؤشر عن نسبة كل مصرف في السوق من خلال مايتم جذبه من الودائع بمختلف أنواعها (جارية، زمنية، ادخار)، حيث أنه كلما زادت أو ارتفعت نسبة المؤشر أي أرتفاع قيمة الودائع لدى المصرف وهو ما تعبر عنه النسبة فذلك يعني، أن المصرف له حصة أوسع في السوق بسبب جذبه الودائع من مختلف القطاعات والأفراد. وهذا المؤشر يعد في غاية الأهمية لأنه يعبر عن كفاءة إدارة المصرف في جذب المزيد من الموارد وتحديدا الودائع وزيادة حجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن استخراج الحصة السوقية لكل مصرف من الودائع عن طريق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الحصة السوقية للمصرف من الودائع} = \frac{\text{إجمالي الودائع لدى المصرف}}{\text{إجمالي الودائع لدى المصارف عينة البحث}} * ١٠٠$$

ثالثاً: أثر معيار الأمان على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال هذا المعيار سيتم التعرف على مدى سلامة الهيكل المالي للمصرف التجاري وذلك من خلال مؤشرين يوضحان درجة أمان كل مصرف تجاري ومقارنته مع المصارف التجارية الأخرى وهذا بالتأكيد سوف يعزز من الثقة بالمصرف، فضلا عن أن هذين المؤشرين سيوضحان أيضا كيفية إدارة المصرف لرأس ماله وتعزيز الثقة بها وضمان أموال المودعين أو الدائنين.

يعتبر مؤشر السيولة من المؤشرات المهمة لمعرفة وتقييم اداء المصارف التجارية. وبسبب ان الجانب الاكبر من موارد البنك (الخصوم) تستحق عند الطلب، لذلك ينبغي ان يكون المصرف مستعدة للوفاء بها في اي لحظة. لان مجرد اشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم السحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف الى الافلاس.

يوضح الجدول (٢) نسب السيولة النقدية ومتوسط النسبة للمصارف التجارية في العراق خلال الفترة من ٢٠١٢–٢٠١٨، وبدراسة بيانات الجدول (٢) نجد أن مصرف الاتحاد العراقي قد حقق أعلى متوسط لنسبة السيولة (٨١,٢٩%) والتي فاقت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي

(٣٠%) وهذا يوضح ارتفاع السيولة وعدم قدرة المصرف على توظيفها في مجالات تدر عليه الارباح ، ولم يختلف الحال بالنسبة لباقي المصارف التي ارتفعت فيها ايضا نسبة السيولة عن المحدد من قبل البنك المركزي ، ويرجع ذلك لدخول مساهمين جدد وزيادات رؤوس أموال هذه المصارف ، وقد شهد عام ٢٠١٨ أعلى متوسط لنسبة السيولة لدى البنوك (٥٨%) والذي يرجع إلى عدم استغلال السيولة في المشروعات التنموية التي تعود على الاقتصاد بالمنفعة وعلى المصارف بالأرباح.

ولكن ارتفاع النسبة يعود لعدة مبررات منها ارتفاع رؤوس اموال المصارف مع انخفاض حجم الودائع من الائتمانات النقدية وارتفاع منح الائتمانات التعهدية عند بعض المصارف، مما أدي إلى ارتفاع هذه النسبة بشكل يفوق النسبة المئوية ٨٠%. كما الحال في مصرف الاتحاد العراقي.

جدول (٢): مؤشر نسبة السيولة النقدية للمصارف التجارية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٨

اسم المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	متوسط النسبة
الاتحاد العراقي	٧٠	٦٨	٤٥	٩٠	١٢٠	٨٠	٩٦	٥٢,١
اشور	٥٨	٦٤	٣٩	٥٤	٥٣	١٧	٤٩	٥٩,٢
الاهلي العراقي	٤٩	١٨	٣٣	٥٢	٩٨	٦٦	٤٥	٤٣,٣
المتحد للاستثمار	٣٨	٦١	٣٢	٥٧	٩٢	٤٦	٨٨	١٦,٤
سومر	٥٠	٥٢	٢٦	٧٧	٤٥	٢٣	٤١	٢٨,١
بابل	٩٣	٩٨	٣٨	٢٧	٦٢	٩١	٦٤	٣٢,٢
دار السلام	٧٠	٥٣	٤١	٣٦	٨٠	٨٣	٩٦	١,٦٨
الشمال	٧٧	٥٢	٨٨	٨٢	٦٨	٦٨	٧٢	٨,٤٤
الاستثمار العراقي	٤٢	٣١	٣٦	٣٠	٣٧	٤٢	٤٩	٨٨
الموصل	٧٩	٩٩	٧٦	٧٥	٥٢	٧٦	٨٤	٨٠
الاقتصاد	٣٨	٥٦	٩٤	٧٥	٥٨	٥٧	٣٧	٧٦
التجاري العراقي	٤٠	٣٩	٥٥	٢٧	٥٣,٢	١٣١	١٢٢,٥	٧٢
الرشيد	٧٣	٥٠	٦٩	٦٠	٦٥	٦٤	٥٩	٦٩
الوركاء	٨٩	٣٩	٣٢	١٧	٨	٢٥	٢٢	٦٦
الائتمان العراقي	٥٣	٦٦	٧٩	٧٢	٤٩	٧٥	٥١	٦٣
بغداد	٧٧	٦٣	٣٨	٧٢	٧١	٦٥	٧٨	٦٢
الرافدين	٦٦	٨٦	٨٧	٨٤	٣٣	٣٧	٤٤	٦٢
المنصور	٨٠	٥٥	٢٦	٩٣	٥٣	٦١	٦٨	٦٢
الشرق الاوسط	٥٨	٥٢	٥٠	٧٩	٧٤	٧٣	٧٥	٦١
الخليج التجاري	٥٨	٤٧	٤١	٣١	٤٠	٤٥	٦١	٥٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ٢٠١٢-٢٠١٨.

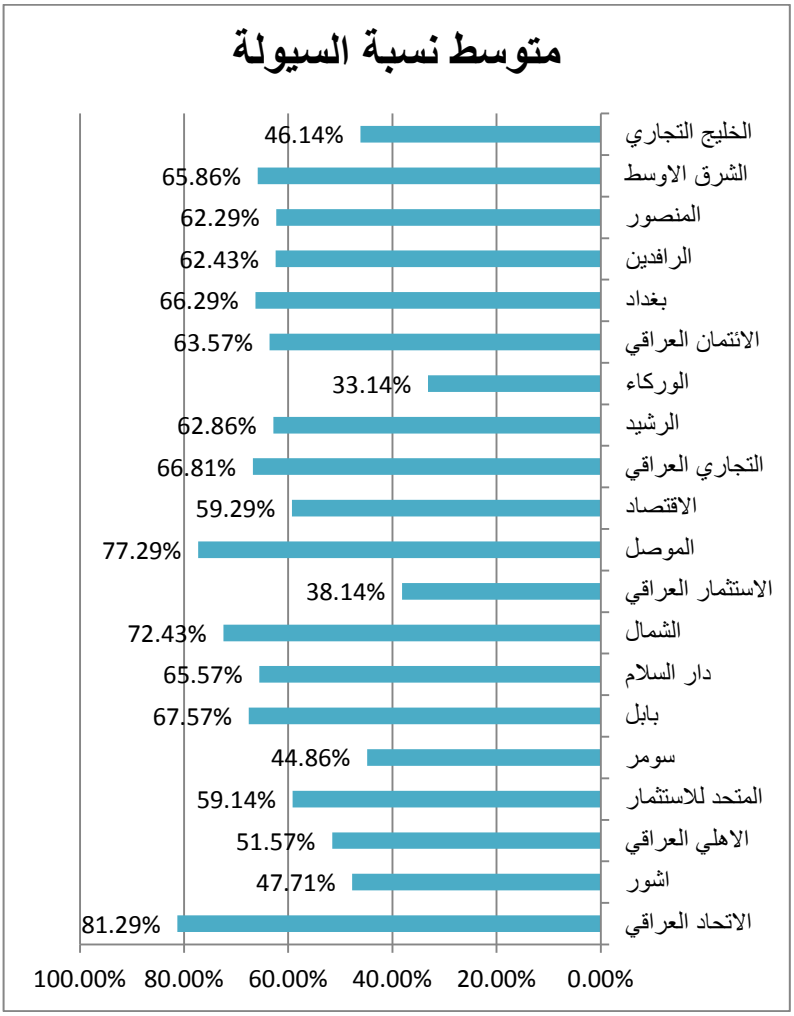

الشكل البياني (٢): متوسط نسبة السيولة لدي المصارف العراقية خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٨

دور شركات التمويل العراقية (من خلال الدمج الشمولي) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق:

في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق، واصدار قانون المصارف رقم ٩٤ وقانون البنك المركزي رقم ٥٤ وتحسين مناخ الاستثمار بإصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ فقد اخذ النشاط المصرفي الخاص في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة ليبلغ عند المصارف الاهلية الى ٤٢ مصرف – بضمتها ستة مصارف اجنبية – مقارنة بـ ١٦ مصرفا في عام ٢٠٠٣ (عبدالنبي، ٢٠٠٩ : ٤)، الامر الذي انعكس على نشاط هذه المصارف، حيث بلغ مجموع رؤوس اموالها ما يقارب ٢،٦ تريليون دينار عراقي لغاية٢٠١٨/٩/٣٠ تعود معظمها للقطاع المصرفي الخاص وبنسبة (٧٧%).(عبد النبي، ٢٠١٨: ٧) كما بلغ اجمالي الموجودات في المصارف الخاصة عام ٢٠١٧ ما يقرب (٨،٦٧) تريليون دينار عراقي مقارنة بعام ٢٠١٦ حيث كانت (٣،٣) ترليون دينار فقط، اي بنسبة زيادة (٢٦٢%).

وبعد تسليط الضوء على تجربة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنتناول تجربة الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولذلك لأن هذه التجارب تستند وتشترك مع القطاع المصرفي الخاص في العراق في تشجيع ودعم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقراض، اذ تقوم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (مشروع تجارة) بتقديم الرعاية للشركتين، اذ تقوم هاتان الشركتان وبالتعاون مع المصارف الخاصة بتقديم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: مبادرة الشركة العرقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: كان تأسيس الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كشركة مالية غير مصرفية بناء على شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات المرقمة (٧٢٠١٢/٢) بتاريخ (٢٠٠٩/٥/١٨)، وبموافقة البنك المركزي العراقي وقد بدأت أعمالها برأسمال مقداره (٢٧٠) مليون دينار عراقي، وتساهم (٩) مصارف هي الخليج التجاري، الشرق الأوسط، مصرف الشمال، أشور، سومر، الأهلي، البصرة، بغداد والموصل.

جدول (٣): القروض الممنوحة من الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف المساهمة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢

المصرف	٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	عدد القروض	المبلغ الإجمالي	عدد القروض	المبلغ الإجمالي	عدد القروض	المبلغ الإجمالي	عدد القروض	المبلغ الإجمالي	عدد القروض	المبلغ الإجمالي
أشور	٣٧	١,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٣	٢,٠٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤٤	٣,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٥	٤,٦٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٩	٥,٨١٠,٠٠٠,٠٠٠
بغداد	٨٢	١,٢٧٤,٠٠٠,٠٠٠	١٨٤	٣,٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٥	٤,٧٤١,٠٠٠,٠٠٠	٢١٧	٥,٢٠١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٢	٦,١١٤,٠٠٠,٠٠٠
الخليج	٥١	١,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٧	٢,٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٣	٣,٩٥١,٠٠٠,٠٠٠	١٨٣	٥,٣٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١	٦,١٣٦,٠٠٠,٠٠٠
الشرق الأوسط	٢٧	١,٠٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٩	١,٩٦١,٠٠٠,٠٠٠	٧٧	٣,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٥	٤,٥٠٣,٠٠٠,٠٠٠	٧٨	٣,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الشمال	٣٥	٨١٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٩	٣,٢٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٤٤	٤,٨٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٦٣	٤,٩٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢١٠	٦,٧١٩,٠٠٠,٠٠٠
البصرة	٥١	٦٧٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٧	١,١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٨	١,٦٩٢,٠٠٠,٠٠٠	١٨٧	١,٩٧٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨٢	١,٩٧٨,٠٠٠,٠٠٠
الموصل	٤٦	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٢	١,٦٩٩,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠	٢,٥١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨٨	٢,٨٧٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٤	٤,٩١١,٠٠٠,٠٠٠
الأهلي	٥٢	٧١٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٨	٨٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٩٤	١,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٢	١,٥٧٤,٠٠٠,٠٠٠	١٠٨	١,٧٥٤,٠٠٠,٠٠٠
سومر	١٨	٢٨٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢	٦٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٦٤	١,٠٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٧	١,٤١٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٩	١,٦٦٣,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٤٠٤	٨,٨٩١,٠٠٠,٠٠٠	٧٨١	١٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٤٩	٢٢,٠٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤١٧	٣٢,٥١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٦٥٦	٣٦,٩٣٥,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: أكرام، ٢٠١٦، ص٢١٥.

ومن الجدول (٣) نلاحظ أن منح الشركة العراقية للقروض يكون مقصور على البنوك المساهمة فيه (٩) بنوك، وقد بلغ إعداد القروض الممنوحة على التوالي (٤٠٤، ٧٨١، ١٢٤٩، ١٤١٧، ١٦٥٦) على التوالي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

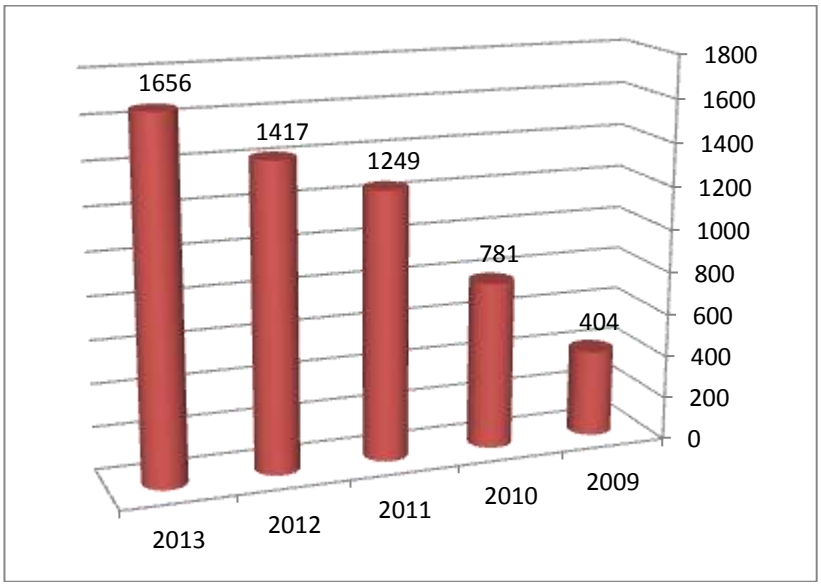

الشكل البياني (٣): عدد القروض من الشركة خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣

ثانياً: مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية: تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية كشركة مالية غير مصرفية في أذار ٢٠٠٦ (شركة ذات مسؤولية محدودة) بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للوصول إلى مصادر التمويل الرسمي من خلال المصارف العراقية الخاصة يهدف نظام القروض المضمونة أيضا تشجيع المصارف من اعتماد الأساليب الحديثة في تقييم المخاطر واتباع انظمه إدارية متطورة أقرت الهيئة العامة التحول إلي شركة مساهمة خاصة من خلال زيادة راس المال ودخول مساهمين جدد وقد تم ذلك بموجب موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه ١٩٧٤/٣/٩ في ٧/مارس/٢٠٠٩ وموافقة وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات المؤرخة في ١١/أيلول/٢٠٠٩ وبموجب أحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتم تثبيت تاريخ التحول في ٢٠٠٩/٩/٢٥ وبموجب كتاب وزارة التجارة /دائرة تسجيل الشركات / الوطنية ٢٩-٨٤ في ٢٠٠٩/١٢/١٤ وبذلك تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلي شركة مساهمة خاصة واصبح عدد المساهمين في راس المال من المصارف الخاصة ١٦ مصرف إن نسبة الضمان الذي تمنحه الشركة يتوقف على طبيعة كل قرض إلا إن النسبة يمكن أن تصل إلى ٧٥% من قيمة القرض الذي

يعتمده المصرف ان عمليات الشركة تركز أيضا على تطوير المؤسسات وبناء القدرات في المصارف المشاركة كما يكون التركيز على تسويق البرنامج أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاتحادات الصناعية و التجارية ومراكز تطوير الأعمال تغطي عمليات الشركة مختلف أنحاء العراق وذلك من خلال شبكة فروع المصارف المشاركة في مختلف المحافظات وتعمل الشركة مع المصارف المشاركة و الشركاء الآخرون للتعرف على المشاريع الاقتصادية الواعدة لمساعدة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تهدف الشركة العراقية للكفالات المصرفية زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى مصادر الائتمان وذلك عن طريق تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها المصارف المساهمة برأسمال الشركة والمصارف المشاركة ببرنامج الضمان إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الدخول في شراكة مع المصارف الخاصة العراقية وتحمل المخاطر معها ان الشركة العراقية للكفالات المصرفية توفر قدرة متنامية لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال زيادة القروض المضمونة المقدمة لتلك المشاريع في العراق.

وتضمن الشركة العراقية للكفالات المصرفية قروضا تتراوح احجامها بين ٥٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠ دولار امريكي او ما يعادلها بالعملة العراقية، كما تفرض الشركة رسم ضمان قدرة ٢% يدفعه المصرف لها ويمكن للمصرف تحميله على المقترض.

وتتخصص الشركة بإصدار ضمانات الائتمانات قصيرة ومتوسطة الاجل تقدمها المصارف لزبائنها وبشروط واجراءات ميسرة، وذلك لتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يملك اصحابها الضمانات الكافية(الحلاوي،٢٠١٧ :٦) وتضمن الشركة العراقية للكفالات المصرفية قروضا تتراوح احجامها بين ٥٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠ دولار امريكي او ما يعادلها بالعملة العراقية تمتد اجالها من سنة الى خمس سنوات، كما تفرض الشركة رسم ضمان قدرة ٢% يدفعه المصرف لها ويمكن للمصرف تحميله على المقترض، وعلى رغم من الفترة القصيرة التي عملت بها الشركة الا انه كان لها الدور الايجابي في تسهيل عملية القروض التي توفرها المصارف الخاصة في العراق، والشكل (٤) يظهر نسبة القروض

المضمونة المقدمة من قبل المصارف الخاصة المشاركة في الشركة لعام ٢٠١٤، حيث بلغ مجموع القروض المضمونة المقدمة (١٥,٣) مليار دينار عراقي (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ٢٠١٤ :٨)، كما بلغ عددها الى ٢٦٠٠ قرضا ٤٤% منها صرفت في الاثنا عشر شهرا الاخيرة ولكافة المحافظات لغاية شهر شباط ٢٠١٨، ووفقا البيانات تقرير مشروع (تجارة) لسنة ٢٠١٨ فان حجم القروض المتراكمة قد تنامي بشكل كبير جدا اضافة الى القروض القائمة المضمونة على مستوى المدة، فقد كانت القروض المتراكمة اقل من ٤ مليون دولار امريكي في الشهر الاول من عام ٢٠١٧ اصبحت في شهر الثاني من عام ٢٠١٥ اكثر من ٣٠ مليون دولار امريكي، وكذلك القروض القائمة المضمونة قد نمت خلال نفس المدة من ٢٥٠٠ الف دولار امريكي.

ويساهم في رأس مال الشركة العراقية للكفالات المصرفية العديد من المصارف العراقية والذي بلغ في ٧,٨٨٧,١٤١ (مليار دينار عراقي) في عام ٢٠١٦، ويوضح الجدول (٣) حصة مساهمة كل مصرف ونسبته من رأس المال:

جدول (٤): حصص مساهمة المصارف العراقية في الشركة العراقية للكفالات في عام ٢٠١٦

المصرف	حصة المساهمة	النسبة
مصرف الخليج التجاري	1,203,075	15.27%
مصرف الاستثمار	1,121,424	14.24%
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	841,068	10.68%
مصرف أشور الدولي	623,149	7.91%
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	560,712	7.12%
مصرف الشمال	560,712	7.12%
مصرف البصرة	560,712	7.12%
مصرف سومر التجاري	560,712	7.12%
مصرف بغداد	560,712	7.12%
مصرف الوركاء	498,275	6.33%
مصرف المتحد للاستثمار	15,618	1.46%
مصرف الهدي	28,133	0.36%
مصرف عبر العراق	28,133	0.36%

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٦.

الشكل البياني (٤): حصص المصارف العراقية في الشركة العراقية للكفالات في ٢٠١٦

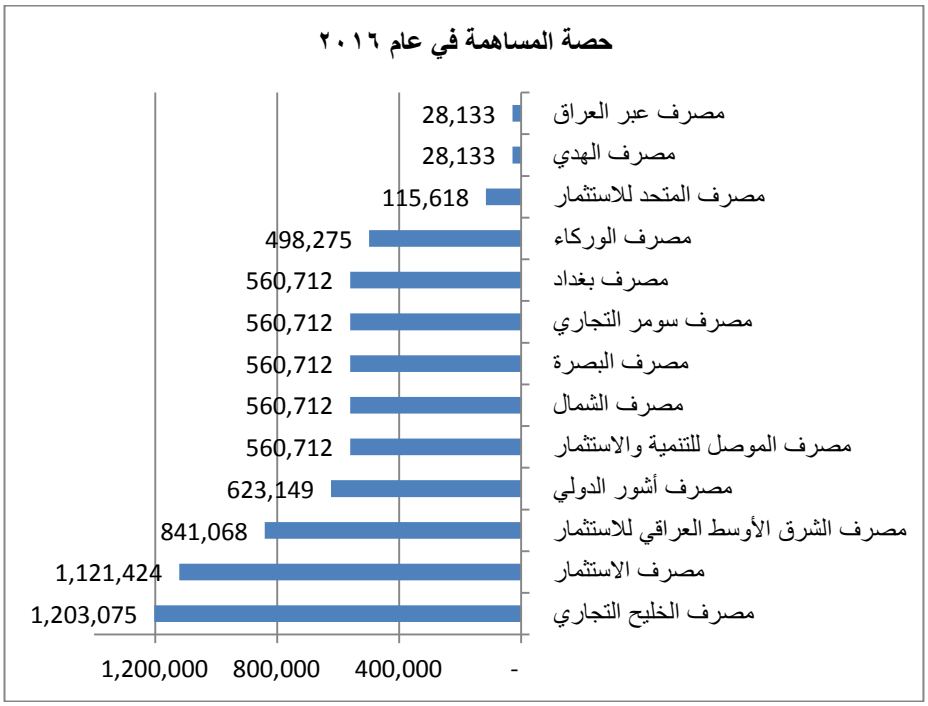

وقد بلغ عدد القروض المضمونة ١٢٨٠٠ قرض حتي عام ٢٠١٦ ونلاحظ من جدول (٥) أن مصرف بغداد سجل أعلى عدد للقروض المضمونة بعدد ٢٧٢٨ يليه مصرف الخليج ثم أشور.

جدول (٥): عدد القروض الممنوحة حسب المصارف في ٢٠١٦

المصرف	عدد القروض
الإقليم التجاري	27
أشور	2380
بابل	64
بغداد	2728
البصرة	103
الخليج	2417
الهدي	131
الشرق الأوسط	2014
الاستثمار	697
الموصل	50
الأهلي	512
الشمال	903
سومر	82
المتحد	692
الإجمالي	**12800**

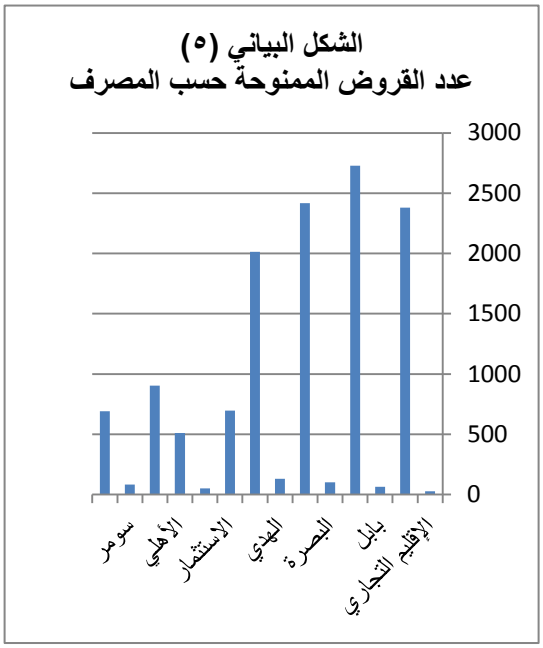

المصدر: التقرير السنوي، الشركة العرقية للكفالات، ٢٠١٦، ص٢٢

وأعمالاً بتوجهات الحكومة الاتحادية بأهمية عمل المرأة ارتفع نصيب المرأة من القروض الممنوحة من خلال المصارف كما يوضحه الجدول (٦) حيث بلغ نصيب المرأة من القروض في عام ٢٠١٤، ٢٠١٥ (٢٣,٤٢%)، (٢٤,١٥%) على التوالي إلا أنه أنخفض في عام ٢٠١٦ ليصل إلي ١٣,١٤% من القروض الممنوحة.

جدول (٦): القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب الجنس خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أناث	2	21	106	151	281	582	511	252	85	87
ذكور	36	122	1101	1099	1681	2702	2354	824	267	575
المجموع	38	143	1207	1250	1962	3284	2865	1076	352	662
نصيب المرأة	5.26 %	14.69 %	8.78 %	12.08 %	14.32 %	17.72 %	17.84 %	23.42 %	24.15 %	13.14 %

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية ٢٠١٦، ص٣٦.

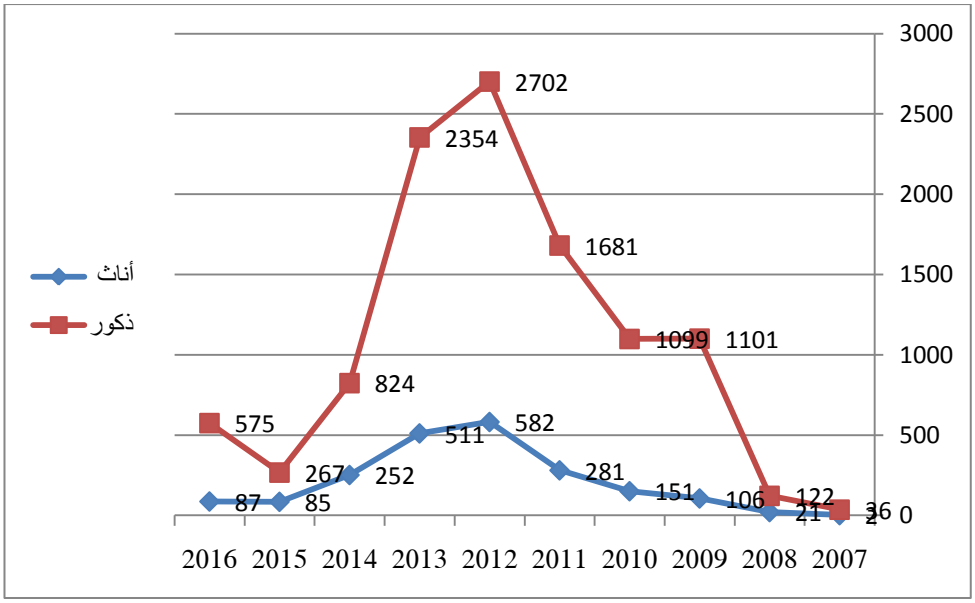

الشكل البياني (٦): القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات حسب الجنس خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦

النتائج

- يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحا، خاصة المصارف التجارية والمتخصصة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم

بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، او إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات.

- تاريخيا بعد عام ٢٠٠٣ تراجع دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني آلية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي إضافة الى العمليات العسكرية وهجرة اصحاب رؤوس الأموال الى الخارج، إلا أنه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠١٢ من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتامين قدر من الحاجات الاساسية للمواطنين اذ وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج التمويل واقراض المشاريع الصغيرة منها انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ساهمت المصارف العراقية الخاصة بدور ايجابي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الضمانات التي تقدمها الشركة العراقية للكفالات المصرفية، وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف (١٥،٣) مليار دينار عراقي حسب احصائية عام ٢٠١٨.
- ساهمت المصارف في انجاح تجربة الشركة العراقية لتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت عدد القروض الممنوحة من قبل المصارف المؤسسة للشركة ٩٢٥ مقترض، وبلغ حجم القروض اكثر ٢١ مليار دينار عراقي حتى منتصف عام ٢٠١٦.
- حقيقة أنه ارتفع عدد القروض الممنوحة من خلال الشركة العراقية للكفالات ليصل إلي ٣٢٨٤ قرض في عام ٢٠١٢ وغير أنه بدأ في الانخفاض إلي أن وصل إلي ٦٦٢ قرض في عام ٢٠١٦، وذلك لعدم توافر شروط المطلوبة للمشروع وعدم كفاية الدراسة اللازمة واقتصار منح القروض على المشروعات القائمة على أساس رأس المال العامل دون المشروعات الجديدة.

- اظهرت الاسقاطات لعدد وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة المنضوية تحت الشركة العراقية.
- التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انها ستزداد بمقدار الضعف خلال عام واحد فقط وطبقا لمعدلات نموها الشهرية الحالية.
- على الرغم من الدور الذي تقوم به المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، الا انها هذا الدور لا يزال محدود الاثر نظرا لتركز معظم المصارف الخاصة في العاصمة بغداد هذا من جهة، ومن جهة اخرى هنالك فئة كبيرة من المجتمع العراقي لا تتعامل مع المصارف الخاصة الربوية بسبب الوازع الديني.
- لم يغفل الجهاز المصرفي دور المرأة في النشاط الاقتصادي ولذلك عنيت المصارف تمويل مشروعات المرأة حيث وصل إلي ٢٤% من القروض الممنوحة لدعم دورها في النشاط الاقتصادي.
- ساعد الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولة على تطوير المهارات الإدارية والتمويلية لكوادر الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمصارف المشاركة في هذه الشركة.

التوصيات:

- يوصي البحث الحالي بزيادة دور المصارف التجارية والحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع انحاء العراق.
- زيادة تمويل المشروعات الخاصة بالمرأة العراقية في السنوات المقبلة وخاصة المرأة المعيلة.
- زيادة دعم الوكالة الأمريكية في تطوير المهارات الإدارية والتمويلية لكوادر الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمصارف المشاركة في هذه الشركة لتسهل عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

ابراهيم المصري(٢٠١٥): اقتصاديات الصناعة في الدول النامية، القاهرة، المجموعة العربية الحديثة، ص ٦٦

ابراهيم موسي، ياس، راوية عبد الرحيم: استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص ١٠

أحمد حسين بتال، محمد مزعل، وسام حسين: بعنوان دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والتجارية، العراق، المجلد٤، ٢٠١١، الاصدار ٧، ص ص٤٤-٦٩

بريهي، فارس كريم، نعيم ،حسين شريف: مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦، مج٢٢، ع:٨٨، ص ٣٠٦

تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة ٢٠١٨، بغداد، ٢٠١٨، ص١.

ثائر محمود رشيد العاني، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 64 ص، ٢٠٠٥

جي كجيه، صباح اسطفيان: التخطيط الصناعي في العراق للحقبة(١٩٢١ – ١٩٨٠)، بغداد، بيت الحكمة، الطبعة الاولي، ٢٠٠٢، ص ١٣٢ *١٩٠

سعيد علي وعبد الرحمن عبيد ووسام مجيد: دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، مجلد ٢٠١٨، الاصدار ٧، ص ص ٧٣-٩٢

علي القيسي: المصارف الاسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة، مجلة الدنانير، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد١، ٢٠١٥، الاصدار ٧، ص ص ١١٨-١٥٩

محمد عبد الهادي رشيد: فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق لدعم المشروعات الصغيرة مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد ١٧،٢٠١١ الاصدار ٦٣، ٢٠١١ ص،٢٤٢

نشـأت الخميسـي محمـد، دراسـات الجـدوى للمشـروعات الصـغيرة، القـاهرة، المكتـب العربـي الحديث، ٢٠١٠، ص ٤١، أنظر بريهي، فارس كريم، نعيم ،حسين شريف، مؤسسـات التمويـل الخاصـة ودورهـا فـي تطـوير المشـروعات مجلـة العلـوم الاقتصـادية والإداريـة، بغـداد، جامعـة بغـداد كليـة الإدارة والاقتصـاد، ٢٠١٦، مج٢٢، ع:٨٨، ص ٣٠٣

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضـع القـائم والتحـديات المسـتقبلية، مجلـة علـوم انسـانية السـنة ٤ العـدد٣٠، ٢٠٠٦.

وزارة التخطيط والتعاون الائتماني، المجاميع الاحصائية للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٨.

Business Incubators in development , N, Y , Mc Millan company, 2014, p66

Guisse, M.L. (2012). Financial performance of the Malaysian banking industry: Domestic vs. foreign banks, Institute of Graduate Studies and Research, Volume 22, Issue 2,

M.H.M. (2014). Evaluating the financial performance of banks using financial ratios: A case study of Erbil bank for investment and finance. European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6), 162- 177

Nataraja NS(2018) financial performance of private commercial banks in india: multiple regression analysis, p 1

Poll Edgar, foster industries N. J. Mc Millan company , 2013 , p, 301

THE ROLE OF PRIVATE COMMERCIAL BANKS IN FINANCING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN IRAQ

[15]

El Ekidy A. M. Gasm
Faculty of Administration and Economics, University of Fallujah

ABSTRACT

The present study aims at clarifying the role of private commercial banks in financing small and medium enterprises in Iraq. This study is one of the first studies of this type that examines the role of private commercial banks in the development of small and medium enterprises in Iraq, and monitoring the experiment conducted by private commercial banks through coming On the financing of these projects and the increase in loans and the number of projects to achieve the objectives of supporting the national economy, in addition, it highlights the status of small and medium-sized enterprises in Iraq at the present time.

The sample was used in private commercial banks that finance small and medium-sized enterprises in Iraq (20) private commercial banks. The sample was based on the financial statements available in the report. Annual Report of Commercial Banks as a Research Tool The available data indicate the contribution of Iraqi private banks to a positive role in the financing of small and medium enterprises and through guarantees provided by the Iraqi Company for Bank Guarantees. Before the banks (15.3) billion Iraqi dinars, according to the statistics in 2018. The current study recommended increasing the role of private and government banks in financing small and medium enterprises in all regions of Iraq. And increased funding for women's projects

Key words: Private commercial banks - SMEs.